

# المدافعون العراقيون

## بعد 20 عاماً من التغيير



قسم التحقيقات (شعبة نتائج التحقيق)  
التاريخ: ٢٠٢٢/١/٢٧

مديرية الاستخبارات ومكافحة الإرهاب في الموصل

٤ / ورقة تبليغ

إلى /

اقتضى حضورك إلى محكمة جنايات المثنى يوم ٢٠٢٢/٢/٩ وخلاف ذلك تتحمل  
كافة التبعات القانونية ... مع التقدير .

# المدافعون العراقيون بعد ٢٠ عاماً من التغيير

تقرير اوضاع المدافعين العراقيين  
للفترة من كانون الثاني ٢٠٢٢ - حزيران ٢٠٢٣

صادر عن حملة  
«أحموا المدافعين عن حقوق الانسان في العراق الان!»  
من اعداد مرصد حقوق لحماية المدافعين

تموز ٢٠٢٣

# المحتويات

المقدمة.....	ص٤
ملخص تنفيذي.....	ص٦
المشهد السياسي و انتصار الخاسرون.....	ص٨
انتهاكات ممنهجة.....	ص١٠
في سياق كوردستان.....	ص١١
الحراك الاحتجاجي.....	ص١٣
الاغتيال ومحاولات الاغتيال.....	ص١٧
الاعتداء بالضرب.....	ص١٩
الاختطاف و التغييب.....	ص٢٠
الاعتقال والاحتجاز التعسفي.....	ص٢٠
استهداف الصحفيين والإعلاميين.....	ص٢٢
الافلات من العقاب.....	ص٢٦
استخدام القضاء من أجل استهداف المدافعين.....	ص٢٨
المحتوى الهابط.. سلاح بيد من؟!.....	ص٣١
التوصيات.....	ص٣٢

بعد مرور عقدين على تغيير نظام صدام حسين الديكتاتوري الذي حكم العراق منذ ١٩٧٩ ولغاية ٢٠٠٣ حيث جرى إسقاطه على ايدي قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والتي شنت حربا على العراق لتطيح بنظامه الحاكم في ٢٠ آذار ٢٠٠٣. واعدة الشعب بنظام ديمقراطي بديل، مرت على هذه الذكرى ٢٠ عاما، لغاية كتابتنا لهذا التقرير، ونعتقد (مرصد حقوق لحماية المدافعين) ان تلك الاعوام كفيلة بأحداث تغيير حقيقي في النظام الحاكم لو كانت هناك ارادة حقيقية لذلك، رافقت تلك الاعوام خسائر كبيرة بالارواح والاموال وحسب هيومن رايتس ووج فان الشعب العراقي لا زال يدفع ثمن تلك الحرب ويقدر عدد الضحايا بنصف مليون انسان خسروا ارواحهم وخسر ملايين الاخرين منازلهم(١).

ناهيك عن اقامة نظام سياسي مشوه لغاية الآن، ومشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة كانت من مخرجات هذا النظام الذي اراد نبذ الديكتاتورية واختيار الديمقراطية.

نكتب هذا التقرير في ظل حكومة لا تختلف كثيراً عن طبيعة الحكومات المتعاقبة التي انتجها النظام السياسي منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الان تحكم باسم الديمقراطية، غير انها لم تُفعل من أدوات الديمقراطية إن صح القول سوى الانتخابات، والملاحظات حول الاجراء الأخير كثيرة من ناحية توفير الحكومة لشروط اجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة ومن الممكن اعتبار نتائجها تعبر عن طيف واسع من المجتمع ومنها (التفعيل الحقيقي لقانون الاحزاب السياسية بما فيها الفقرة المهمة المتعلقة بمنع الاحزاب السياسية التي تمتلك فصائل مسلحة من الاشتراك بالعملية السياسية، والافصاح عن مصادر التمويل ومديات تأثيرها في العملية الانتخابية، ومدى ضمان التمثيل من خلال قانون الانتخابات). حيث يعتقد البعض ان توالي الازمات والاضطرابات والنزاع المسلح والخلاف السياسي ما هو الا مرحلة تحول ديمقراطي وان العراق بلد ديمقراطي معللين ذلك بوجود الانتخابات النيابية، وفي اليوم العالمي للديمقراطية صدر عن مركز المعلومة للبحث والتطوير تقريراً حول الديمقراطية في سياقها العراقي، حيث اشار التقرير الى ان «التداول السلمي للسلطة ما هو الا واحدا من اشتغالات الديمقراطية وليس الديمقراطية كاملة، كذلك الامر عندما يتم طرح الديمقراطية وقياسها استنادا الى الانتخابات وحدها، فالانتخابات الحرة والنزيهة والتي يتم من خلالها وصول رأي الشعب او الجماعة ليس هي نهاية المطاف، فعلى رأي احد الباحثين قد تكون الانتخابات هي المكان الخاطيء للإنتلاق

نحو تحول ديمقراطي قبل ان تكون الاحزاب السياسية قد رسخت حضورها، واتفقت الحركات المسلحة على ترك السلاح، ما لم يتوفر هذان العنصران سيصعب اقناع الخاسرين بنتائجها ولن يكون من خيار امام الناخبين سوى الاختيار على اساس الهويات العرقية والدينية».

نكتب هذا التقرير الذي يُلقي الضوء على واقع المدافعين عن حقوق الانسان العراقيين للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بعد ان اصدروا النسخة الاولى من ذلك التقرير الذي يركز على المدافعين بعد مرور ثلاث اعوام على انتفاضة تشرين ٢٠١٩.

وقبل استعراض واقعهم وجبت الاشارة الى عن من نكتب.؟ فمن هم المدافعون عن حقوق الانسان.؟

يعمل المدافعون/المدافعات عن حقوق الانسان بشكل غير عنيف لتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للآخرين. وفي العراق المدافعون/المدافعات عن حقوق الإنسان لهم دوراً حاسماً في توعية الناس بحقوقهم، لا سيما الحق في حرية التعبير والتجمع والاحتجاج السلمي، وفي ٢٠١٩ بدأت حركة احتجاجية ضخمة يقودها الشباب في المدن تركزت في محافظات الوسط والجنوب، كان المدافعون/المدافعات عن حقوق الإنسان في كثير من الأحيان في مركز تنظيم المظاهرات والترويج لمبادئ المقاومة اللاعنفية. وهذا الدور قد أتى ثماره ويمكن تلمسه بدقة لدى مراجعة كمية العنف المفرط التي تم توجيهها نحو المحتجين واصرار هؤلاء على أن يكون التظاهر السلمي هو خيارهم الوحيد رغم وجود بعض الحالات التي كانت محط اعتراض المحتجين، رد السلطات الحكومية والجماعات المسلحة على الاحتجاجات كان عنيفا ووحشيا. وقد أصيب العديد من المتظاهرين، واختطفوا على أيدي المجاميع المسلحة، وتم اعتقالهم بصورة غير قانونية، وتعذيبهم، وعلى نحو متزايد، تم اغتيالهم. وروياً على ذلك، اضطر عدد كبير من المدافعين/المدافعات عن حقوق الإنسان إلى الفرار من مدنهم وبلداتهم إلى أجزاء أخرى من العراق أو بلدان أخرى.

وكما تُعرفهم حملة «احموا المدافعين عن حقوق الانسان في العراق الان!» انهم افراد أو مجموعة من الناس أو منظمات تسعى بصورة مشروعة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال وسائل سلمية وغير عنيفة. ومن خلال أعمالهم فإنهم يساعدون في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتوجيه انتباه الجمهور إليها، والدعوة إلى حلول عادلة ومنصفة.

وبالعودة الى التقرير الذي نكتبه فهو يستند الى مصادر خاصة بمرصد حقوق لحماية المدافعين، وهو منصة تعمل على رصد وتوثيق الانتهاكات في العراق كما يستند التقرير الى مصادر دولية ومحلية اخرى.

ونجد من الأهمية بمكان أن نشير الى ان هذا التقرير يغطي الفترة من كانون الثاني من العام ٢٠٢٢ ولغاية حزيران من العام الحالي، ونعتقد (مرصد حقوق لحماية المدافعين) بأن كثير من الانتهاكات والتجاوزات قد وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ولكن لم يتمكن المرصد من التحقق منها بالشكل الذي يتلائم ومعاييرها التي تشترط آلية معينة للرصد والتحقق والتحليل، ولكن من الممكن أن يتبع هذا التقرير أوراق أخرى أو حتى تقريراً أكثر تفصيلاً.



«كل عام والحقوق مُصانة، وكرامة العراقيين محميّة، وجميع المدافعين عن حقوق الإنسان بألف خير».

بهذه الجملة اختتم رئيس مجلس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) بيانه، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان في ٢٠٢٢، فهل فعلا الحقوق مصانة؟!

مما تأسف عليه حملة «احموا المدافعين عن حقوق الانسان في العراق الان» أن تقر بأن وضعية حقوق الانسان في العراق بشكل عام وبالأخص وضعية المدافعين/ات عن حقوق الانسان، شهدت خلال الفترة التي يغطيها التقرير تدهورا متزايدا بصفة عامة، فضلا على تصاعد الهجوم المضاد على هامش الحريات العامة والسياسية، إذ تصاعدت الانتهاكات بحق الناشطين/ات والمدافعين/ات ومنظماتهم بطرق وأساليب تتعارض والحقوق الدستورية، و تتنافى وروح القوانين والمواثيق الوطنية والدولية في هذا المجال. في ذات الوقت يفترض التقرير ان تغييراً قد طرأ على شكل الانتهاكات خاصة مع ما تمت ممارسته بشكل فض وقمعي خلال انتفاضة تشرين ٢٠١٩ التي تسببت في احراج القوى السياسية الممسكة بالسلطة منذ عام ٢٠٠٣ وتُفخّر بكون النظام السياسي الذي انتجته بعد نيسان ٢٠٠٣ نظاما ديمقراطيا!

تبقى هذه الفرضية قيد الدراسة والتحقيق، ويمكن الاستدلال على صحتها عبر تكثيف الرصد وتوثيق اجمالي للانتهاكات واساليبها ودوافعها على وجه التحديد للانتهاكات المُركبة بدوافع عديدة ابرزها الدوافع السياسية، وهو ما عمل عليه مرصد (حقوق لحماية المدافعين) في هذا التقرير.

فقد سجل التقرير نزوعا لاستخدام القوة بشكل مفرط في التصدي لعدد من التظاهرات الاحتجاجية السلمية ذات الطابع الاجتماعي - السياسي والاقتصادي في بغداد وعدد من المحافظات واعتقالات تعسفية والتهديد بالقتل واغتيال نشطاء فاعلين في التظاهرات ومحاكمة عدد منهم خلال الفترة من كانون الثاني ٢٠٢٢ لغاية حزيران ٢٠٢٣، أدت إلى سقوط ٢٥ قتيل و ٣٤٥ مصاب، في المقابل تم تسجيل ثلاث عمليات اغتيال طالت ناشطين ومدافعين عن حقوق الانسان و عملية واحدة غير ناجحة، مع اعتقال واحتجاز تعسفي لسبع حالات وتقديم تسع حالات الى القضاء والحكم على اربعة منها بالاعدام جاءت على اثر دعاوى كيدية تعاملت مع المحاكم على انها دلائل توفر شرعية للمحاكمة ولكنها في الحقيقة جاءت بدوافع سياسية! وكذلك حالة اختطاف واحدة واعتداء بالضرب المبرح على ثلاث من الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان: نوصي إلى ضرورة التزام جميع افراد القوات الأمنية بتوفير الحماية للمتظاهرين وإنفاذ القانون بالمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة وتأمين الحماية للمتظاهرين مع ضرورة قيام الحكومة العراقية بالتحقيق النزيه والعادل في جميع حالات القتل التي تعرض لها المتظاهرين/ات والناشطين/ات ، وتحقيق العدالة للضحايا وعوائلهم وتقديم الجناة ومن يقف وراءهم إلى المحاكمة، مع مراجعة عاجلة للاحكام التي صدرت بحق المعتقلين بالاحص احكام الإعدام والتعامل معها بمسؤولية وطنية واتخاذ الإجراءات السريعة في الافراج عن المحتجزين والمعتقلين دون قيد او شرط، ومحاسبة الجهات التي تقف وراء اختطاف وتهديد الناشطين/ات، المدافعين/ات عن حقوق الانسان وانهاء كل اشكال وأساليب الترويع بحقهم.

لقد طالمت الانتهاكات خلال فترة التقرير عدد من وسائل الاعلام والصحفيين والوجوه الإعلامية البارزة والفاعلة التي تبنت و/او عبرت و/او نقلت مواقف مناهضة للأساليب التي تتعامل بها الحكومة وأجهزتها الأمنية والجهات المسلحة المرتبطة بها، فقد

سجل التقرير رصد ١٧ حالة طالبت اعلاميين وصحفيين، و٧ حالات طالبت مؤسسات إعلامية و فرق من كوادرها، فقد تم اعتقال اثنين من الصحفيين خلال ممارسة عملهم الصحفي، و صدور مذكرات قبض بحق ثلاثة وامر استقدام لصحفي واحد مع انهاء خدمات اعلامي بارز، وتقديم دعاوى قضائية بحق اثنين من الإعلاميين ومقدمي البرامج، وحالة اعتداء على منزل صحفي وترويع عائلته، ومحاولة اغتيال باستخدام العبوات الناسفة بحق اثنين من الإعلاميين، واصابة ثلاث اعلاميين يعملون في مؤسسة إعلامية واعتقال كادر قناة الجزيرة مع منع كادر العراقية الحكومية وكادر قناة هنا بغداد من التغطيات الإعلامية، وسجل التقرير اقتحام غير قانوني لقناة الرابعة، واستهداف طال قناة UTV ، واغلاق مكتب قناة الفرات في البصرة؛ لذا نوصي بضرورة احترام الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، ومنع أي تجاوز يتوقع حصوله عليها من أي جهة حكومية وغير حكومية، وضمان عدم التضييق على المؤسسات والوسائل الإعلامية، وحمايتها ومنع حدوث التجاوزات عليها، وعدم التدخل في عمل وسائل الاعلام العاملة على تناول قضايا التظاهرات وما يتعرض له المدافعين/ات، وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق في التهديد والتخويف الذي يتعرض له الصحفيين والمدونين في مواقع التواصل الاجتماعي ومحاسبة المسؤولين عنها.

بقي أن نشير الى ان الحقوق والحريات مصانة دستوريا ومحمية بموجب القوانين والمعاهدات والمواثيق الوطنية، الإقليمية والدولية التي وقع عليها العراق وابدى التزاما بتنفيذها ومن الضروري ان تضع حكومة السيد السوداني أولوية لإنهاء كافة اشكال الانتهاكات والإلتزام الفعلي بالدستور وحماية المدافعين/ات والنشطاء/ات ومنظماتهم، ومحاسبة المتورطين في قمع التظاهرات وفي ترويع الناشطين/ات والمدافعين/ات وإيقاف كافة اشكال خرق ما ألزم العراق نفسه به على صعيد الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

# المشهد السياسي و انتصار الخاسرون

في ١٠ أكتوبر من العام ٢٠٢١ جرت الانتخابات المبكرة في العراق، والتي كانت إحدى المطالب الرئيسية للمتظاهرين في الحراك الاحتجاجي (تشرين ٢٠١٩) بعد ان أُجبرت حكومة (عادل عبد المهدي) على الاستقالة وتم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة (مصطفى الكاظمي) رئيس جهاز المخابرات العراقي السابق.

حصد التيار الصدري في تلك الانتخابات ٧٣ مقعدا وهي أكبر الكتل من حيث المقاعد، ليتجدد الصراع السياسي حول مفهوم الكتلة الأكبر وتفسيرات المحكمة حول ذلك، اصرت الكتلة الصدريّة على شعارها الانتخابي (حكومة اغلبية سياسية) بينما أصر الآخرون على (حكومة شراكة وطنية)، لاحقا انقطع الحوار السياسي وبدت كتلة الجليد هذه المرة وكأنها عصية على الذوبان بسبب النزاع بين القوى والشخصيات والكتل السياسية المشاركة في المفاوضات، وعلى وجه التحديد مقتدى الصدر وحركته الكتلة الصدريّة، وأحزاب «الإطار التنسيقي» التي كانت بشكل أو بآخر وكأنها تجمع كل خصوم الصدر السياسيين من داخل الفضاء الشيعي عموما. واستمرت المفاوضات بين القوى السياسية لوقت طويل طُرحت خلالها عدة اسماء كمرشحين لرئاسة مجلس الوزراء ولم تفرج الأزمة رغم كل المفاوضات الا بعد ان انسحب التيار الصدري بأعضائه من مجلس النواب -بتوجيه من الصدر- معلنين استقالتهم في حزيران ٢٠٢٢ اي بعد ثمانية اشهر من الازمات وتعدّد المشهد السياسي، وهذا ما اتاح الفرصة امام القوى السياسية الاخرى والمتمثلة ب احزاب ( الاطار التنسيقي ) للعمل على اعادة ترتيب اوراقهم والتصويت على ترشيح السيد محمد شياع السوداني كمرشح تسوية بين احزاب الاطار التنسيقي والذي صادق على ترشيحه مجلس النواب العراقي بالاغلبية في اكتوبر ٢٠٢٢ اي بعد مضي اكثر من عام على اجراء الانتخابات المبكرة، تلك الانتخابات جاءت بنسبة مشاركة ٤٣% حسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، وهي اقل نسبة مشاركة منذ التغيير في ٢٠٠٣، حيث جاءت هذه الانتخابات المقرر عقدها في ٢٠٢٢ وكان الهدف من إجرائها مبكراً لأمتصاص غضب الشارع واحتواء النقمة ضد الفساد وتراجع الخدمات العامة والتدهور الاقتصادي.

رافق هذه الاحداث توتر امنيا بين الاطراف المتنازعة على السلطة، وادت تلك الاضطرابات الى سقوط عدد كبير من الضحايا، ففي ٢٧ تموز ٢٠٢٢ اقتحم الالاف من مناصري التيار الصدري مبنى مجلس النواب العراقي ولم يخلوه الا في المساء بعد ان طلب منهم ذلك زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وبعدها بثلاث ايام اي في ٣٠ تموز ٢٠٢٢ اقتحم المتظاهرون مبنى البرلمان العراقي للمرة الثانية واعتمصوا بداخله بعد اشتباكات مع القوات الامنية المتمركزة في المنطقة الخضراء، بلغ عدد الإصابات التي استقبلتها مؤسسات وزارة الصحة ١٢٥ جريحا بينهم ١٠٠ مدينا و٢٥٥ عسكريا حسب بيان الوزارة المنشور في وكالة الانباء العراقية(٢).

لم يمه اتباع مقتدى الصدر اعتصامهم الا بعد مرور شهرا على الاعتصام، وجاء ذلك



بعد يوم كامل من المواجهات الدامية، التي اندلعت ليلة ٢٨ - ٢٩ آب/٢٠٢٢ على أثر اعتزال الصدر العمل السياسي، إذ تظاهر المئات من أنصاره داخل المنطقة الخضراء وخارجها وفي المحافظات الأخرى، واشتبكوا مع أمن «الحشد الشعبي»، ما تسبب بمقتل أكثر من ٢٢ متظاهراً وجرح أكثر من ٢٠٠، وسط ارتباك أمني خطير. ودخلت بغداد حظراً للتجوال يومها.

عقد الصدر مؤتمراً صحفياً في منطقة الحنانة بمحافظة النجف، أكد فيه أنه «بغض النظر عن بدأ الفتنة في الأمس، فأنا أمشي مطأطئ الرأس، وأعتذر للشعب العراقي الذي هو المتضرر الوحيد مما يحدث، فالقاتل والمقتول في النار».

وأضاف قائلاً: «ما زلت أومن أن التيار مطيع، وإذا لم ينسحب من الاعتصام من أمام البرلمان خلال مدة ٦٠ دقيقة، فسأبرأ من التيار»، مؤكداً أنه «لا توجد تظاهرات سلمية بعد الآن ولا نريدها». وعن قرار اعتزاله السياسية، قال إنه «قرار نهائي ولا عودة عنه».

في غضون ذلك، توقفت المواجهات وإطلاق النار داخل المنطقة الخضراء وغيرها، وبدأ أنصار الصدر بالانسحاب من داخل المنطقة والمناطق الأخرى بشكل مباشر عقب كلمته (٣).

# انتهاكات ممنهجة

من الواضح ان شكل الانتهاكات بحق المدافعين/ات عن حقوق الانسان في العراق قد اختلف عن السابق -لحظة تشرين ٢٠١٩ وما بعدها- كما ان حجم الانتهاكات قد يكون مختلف، ولكننا نعتقد (مرصد حقوق لحماية المدافعين) ان الانتهاك بجوهره ثابت لن يتغير ولا توجد نية حقيقة لدى السلطات لطي صفحة التقييد والتضييق على الحريات، وإن اسلوب القمع وعدم محاسبة المقصرين هو نهج ثابت لدى الحكومات المتعاقبة. بعيداً عن تصريحات هذه الحكومة أو تلك بجديتها في تدشين عملية محاسبة المقصرين، الامر الذي انتبعت له منظمة العفو الدولية في آذار ٢٠٢٣ داعية حكومة السوداني الى ان «تقرن خطابها بشأن حقوق الانسان بتحرك جدي واجراءات فعالة»(٤).

نعتقد (مرصد حقوق لحماية المدافعين) ان اختلاف شكل الانتهاكات مرتبط بعدة عوامل، فالقوى المتنفذة باتت تعي خطورة الدور الذي يلعبه المدافعين/ات وما يقومون به خاصة من حملات مناصرة لزملائهم ازاء الانتهاكات بحقهم، واصبح لدى السلطات تكتيك -قديم جديد- من نوع اخر مبني على استخدام القانون للتضييق، كما ان المدافعين/ات اصبحوا يعملون بدقة اكبر في تسليطهم الضوء على القضايا التخصصية مثل البيئة والمياه والافلات من العقاب والفساد المستشري و محاسبة المتسببين بالانتهاكات، مما دفع السلطة الى اتباع اسلوب التهديد والابتزاز و الدعاوى الكيدية بحق المدافعين/ات، كما ان اختلاف حجم الاضطرابات ادى الى اختلاف حجم الانتهاكات، ففي تشرين ٢٠١٩ كانت الانتهاكات عشوائية وجماعية، ومما لاشك فيه فأن الحكومة الحالية برئاسة محمد شياع السوداني تحاول أن لا تحصل لصورته خدش يتعلق بحقوق الانسان وحرية الرأي والتعبير على المستوى الدولي والمحلي مع قرب اجراء انتخابات مجالس المحافظات المقرر اقامتها او اخر العام ٢٠٢٣. فضلا عن منح مئات الالاف من الدرجات الوظيفية للشباب محاولة لشراء سكوت البعض وامتصاص غضب الشارع العراقي بسبب قلة الخدمات وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، بالتزامن مع ارتفاع اسعار النفط والرضى المبدئي عن الحكومة عند البعض ، كما ان الوعي السياسي في ٢٠٢٣ وتأسيس تجمعات واحزاب سياسية جديدة ناشئة هو امر مختلف عن ٢٠١٩.

# في سياق كردستان

يبلغ عدد سكان كردستان نحو ٦ ملايين ٣٣٠ ألف نسمة، منهم ١,٢ مليون موظف حكومي، ويحتاج الإقليم إلى ٨٩٥ مليار دينار (٦١٤ مليون دولار) شهرياً لتوزيع الرواتب، أي نحو ١٠ تريليونات و٧٤٠ مليار دينار (٧ مليارات و٣٦٨ مليون دولار) سنوياً.

ويملك إقليم كردستان العراق ٣ مصادر للإيرادات العامة: حصته من الموازنة العامة الاتحادية، وعائدات بيع النفط، والعوائد غير النفطية من الضرائب والرسوم ورسوم الجمارك.

من جهته يرى النائب الكردي السابق غالب محمد علي أن «سوء توزيع واردات النفط والسيطرة العائلية والحزبية من أسباب أزمة الرواتب»، ويقول للجزيرة نت إن الإقليم يعتمد بنسبة ٨٥-٩٠% على واردات النفط، إذ ينتج يومياً ٥٠٠ ألف برميل تشكل إيراداتها مليارات و٢٠٠ مليون دولار شهرياً حسب الأسعار في ٢٠٢٢، في وقت يبلغ فيه مجموع الرواتب نحو ٦٠٠ مليون دولار.

ويتهم علي الأحزاب النافذة الحاكمة في الإقليم بالاستحواذ على ٦٠% من تلك الإيرادات البالغة ١٤ ملياراً و٤٠٠ مليون دولار سنوياً، مما يسبب أزمة رواتب مستمرة مؤثرة على اقتصاد كردستان وموظفيه.

أن القطاع الخاص في كردستان يعرقل عملية التنمية في الإقليم نتيجة عدم وجود قانون يضمن حقوق العاملين فيه(٥).

لم تقتصر التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في العراق على مناطق الوسط والجنوب، بل إن الحراك الشعبي امتد إلى إقليم كردستان، إذ انطلقت تظاهرات واسعة في شارع (مولوي) الشهير وسط محافظة السليمانية يوم السبت ٦ آب ٢٠٢٢، دعا لها رئيس حركة الجيل الجديد شسوار عبد الواحد، تطالب بإجراء تغييرات في نظام الحكم وفي الآليات المتبعة في إدارة الحكم في إقليم كردستان، فيما دعا آخرون إلى اقتحام مبنى برلمان الإقليم على غرار سيناريو التيار الصدري الذي اقتحم مجلس النواب العراقي في بغداد وأعلن اعتصاماً مفتوحاً لحين تحقيق المطالب التي نادى بها زعيم التيار مقتدى الصدر. وعلى إثر ذلك انتشرت القوات الأمنية بشكل مكثف وسط المدينة قبيل بدء التظاهرة، وبعد تجمع المتظاهرين قامت بتفريقهم باستخدام الغاز المسيل للدموع، كما منعت وسائل الإعلام من الوصول إلى مكان التظاهرة، وكذلك منعت المواطنين من استخدام أجهزة الهاتف النقال حتى وإن كان لإجراء الاتصال، حيث يتم اعتقال من يستخدم هاتفه فوراً. كما قامت المحال التجارية في الشارع بإغلاق أبوابها بعد انطلاق التظاهرة. وفي اليوم التالي صرحت رئيسة كتلة الجيل الجديد (سروة عبد الواحد) «إن تظاهرات يوم أمس في السليمانية كانت تظاهرات شعبية سلمية كغيرها التي تنطلق في شوارع بغداد وتطالب بالخدمات

وتعديل الوضع الاقتصادي». وأضافت ان «السلطات في الاقليم قمعت التظاهرات» رغم ان الدعوات كانت للاحتجاج السلمي»، مشيرة الى ان «أكثر من ( ٦٠٠ ) معتقل القي القبض عليهم من قبل قوات الامن في كافة مدن الاقليم»، وأشارت عبد الواحد الى ان «التظاهرات في الاقليم ستستمر حتى تتحقق مطالب ابناء الشعب في اقليم كردستان»، لافتة الى ان « ما حدث هو دليل على خوف احزاب السلطة في الاقليم من صوت الشعب» ، وكان ضمن المعتقلين نوابا وصحفيين ونشطين(٦).

ان ما حدث من حراك احتجاجي هو نتيجة انعدام فرص العمل، وتشير التقارير الى ان الاحتجاج أسفر عنه وقوع عدة جرحى. واحتجزت قوات الأسايش - وهي جهاز الأمن التابع لحكومة إقليم كردستان - ما لا يقل عن ٢٠ صحفي لمدة وجيزة بشأن تغطية الاحتجاجات.

و خلال عام ٢٠٢٢ اضرب صحفيان وثلاثة نشطاء سياسيين عن الطعام ثلاث مرات، وكانوا محتجزين منذ ٢٠٢٠ وادينوا في شباط ٢٠٢١ بتهم تتعلق بالامن الوطني، كان اضرابهم هو احتجاج على استمرار احتجازهم.

وذكر حراك الجيل الجديد - وهو حزب معارض دعا إلى الاحتجاجات - بأن قوات الأسايش ألقت القبض على العشرات من أعضائه من منازلهم أو خلال الاحتجاجات في أربيل والسليمانية. وبعد احتجازهم عدة أيام، أُخلي سبيلهم بكفالة من دون إبلاغهم بالتهم الموجهة لهم.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢ ألقت قوات الأسايش القبض على صحفي يعمل لدى وسيلة إعلامية موالية للمعارضة خلال تغطيته لهجوم نفذته طائرة بؤسيرة تركية مستهدفة مقاتلي حزب العمال الكردستاني في محافظة أربيل. وقد أطلق سراحه في اليوم التالي بدون تهمة بعد أن وقّع على تعهد بعدم تغطية حوادث مشابهة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قبضت قوات الأسايش على صحفيين اثنين بالقرب من أربيل بموجب قانون مكافحة إساءة استخدام الأجهزة الإلكترونية لسنة ٢٠٠٨، ميهم الصياغة الذي استخدم في الماضي لمقاضاة أشخاص على نشر محتوى عُد انتقاداً للمسؤولين. وقد أطلق سراحهما بحلول نهاية الشهر(٧)

لوحظ ان السلطات في إقليم كردستان العراق، تستخدم قوانين غامضة الصياغة لاستهداف المنتقدين لتعبيرهم عن آرائهم ونقدهم لأمر يعترضون عليها(٨).

# الحراك الاحتجاجي

«ان حقوق الانسان اليوم جزءاً أساسياً من الحكومة العراقية في اطار سعيها بحماية الكرامة الانسانية لمواطنيها»

هذا ما قاله القاضي سالار عبدالستار محمد وزير العدل العراقي السابق في كلمته بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان في عام ٢٠٢١.

لازال الحراك الاحتجاجي مستمر في اغلب محافظات العراق على اختلاف وسائله، فالتظاهر السلمي اصبح احد ادوات المدافعين/ات العراقيين للمطالبة بمختلف القضايا، وهو حق شعبي كفلته كافة الشرائع والمواثيق الدولية والدساتير الوطنية والقانون، وهو غير محصور بمنطقة محددة او شعب معين. فاینما يرى الناس هناك ظلم وتقصير وانتهاك لحقوقهم وحریاتهم من قبل حكامهم، فلا بد ان يكون هناك ردود افعال تتناسب مع حجم الانتهاكات.

فقد رصدنا عدد من التظاهرات والاضطرابات خلال الفترة من ٢٠٢٢- النصف الاول من ٢٠٢٣ في مختلف المدن العراقية ويصل عدد الاحتجاجات اكثر من (٢٠) حراكا، وثقنا بعضها بالتفاصيل حسب ما يتوفر من معلومات دقيقة وهناك مظاهرات واضطرابات حرصنا على عدم ذكر تفاصيلها لعدم توفر المعلومات الكافية حولها.

١- في ٨ كانون الثاني ٢٠٢٢، اعتدى مسلحون على المتظاهرين في محافظة واسط عندما خرجوا للمطالبة بحاسبة قتلة المتظاهرين وعدم السماح للأحزاب والجماعات المسلحة بالسيطرة على المؤسسات الحكومية في المحافظة. حيث يُظهر مقطع الفيديو الذي نشره عضو مجلس النواب العراقي، سجاد سالم، على حسابه في تويتر، مسلحين يرتدون الزي العسكري وهم يعتدون على المتظاهرين ويطلقون الرصاص الحي باتجاههم، وقد علق النائب بقوله، «هيئة الدولة اليوم أمام امتحان حقيقي(٩)».

٢- بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠٢٢، اعتدت قوات مكافحة الشغب بالضرب على مجموعة من الطلبة المتظاهرين في العاصمة بغداد..(١٠)

٣- بتاريخ ٨ آذار ٢٠٢٢، اعتدى مسلحون من حماية النائية سهى السلطاني على مجموعة من المتظاهرين بالحجارة والعصي والرصاص الحي حيث اصيب ستة اشخاص من بينهم الناشط الدكتور ضرغام ماجد مهدي في قضاء القاسم بمحافظة بابل. وهذا ما أكدته قيادة شرطة محافظة بابل في بيان لها بعد حادثة الاعتداء، «فتح تحقيق شامل لمعرفة ملابسات حادث اعتداء طال ستة من المتظاهرين ضمنهم الناشط الدكتور ضرغام، تظاهروا.... المعلومات الأولية تشير إلى أن الاعتداء حدث برمي الحجارة واستخدام العصي وإطلاق الرصاص الحي.... وأن الخسائر اقتصرت على إصابة خمسة متظاهرين بجروح متفاوتة بالحجارة والعصي، والسادس بطلق ناري.

علما ان صفحة وزارة الداخلية- قيادة عمليات بابل قامت بحذف البيان من فيسبوك لكننا حصلنا على صورة موثقة من البيان كما ان البيان منشور على موقع وكالة الانباء العراقية(١١).

٤- تظاهر مجموعة من المحاضرين المجانيين بتاريخ ١٨ أيار ٢٠٢٢، وهم تدريسيون قدموا خدمات كبيرة للحكومة العراقية ويطالبون الآن بالحصول على وظائف حكومية دائمة، في محافظة المثنى للمطالبة بحقوقهم، لكنهم تعرضوا لانتهاكات خطيرة من قبل القوات الأمنية، التي انهالت عليهم بالضرب المبرح، وظهرت آثار التعذيب على أجسادهم (١٢).

٥- وفي ٢٣ تموز ٢٠٢٢ قامت القوات الأمنية بمدينة السماوة، مركز محافظة المثنى، بقمع المسيرة السلمية التي قام بها خريجون وعاطلون عن العمل (١٣).

٦- وفي ٢٧ تموز ٢٠٢٢، قام عدد من المحتجين بإغلاق الجسر الحديدي (جسر المفوضية) وتقاطع القشلة بمدينة السماوة بالكامل تضامناً مع زملائهم من الخريجين والعاطلين عن العمل الذين تم قمعهم، مطالبين بعزل المحافظ أحمد منفي (١٤).

بتاريخ ٢ آب ٢٠٢٢، عقدت اللجنة المركزية للمظاهرات اجتماعاً في ناحية الدبوني التابعة لقضاء العزيرية بمحافظة واسط بحضور عدد من ممثلين عن محافظات الوسط والجنوب، وعدد كبير من المحتجين الذين شاركوا في الحراك الشعبي الواسع الذي انطلق في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩. أصدر المجتمعون بعد الاجتماع بياناً جاء فيه، «سنخرج بتظاهرة كبيرة منفصلة عن بقية المحتجين يوم ٥ آب ٢٠٢٢ المقبل، ندعو إليها من خلال بياننا هذا كل أبناء العراق للمشاركة والنزول بقوة تحت وسم: #جمعة\_قلب\_المعادلة (١٥).

٧- بتاريخ ٦ آب ٢٠٢٢، قامت القوات الأمنية باستخدام القوة لتفريق مظاهرة قام بها سكان قضاء الكحلاء بمحافظة ميسان، طالب فيها السكان المحليين بتوفير الماء والكهرباء وفرص العمل لهم. أكدت مصادر محلية موثوقة قيام السلطات المحلية بإيقاف الإنترنت باليوم نفسه في محاولة منها لمنع التنسيق بين المحتجين للاستمرار في احتجاجاتهم (١٦).

٨- في ٢٨ ايلول ٢٠٢٢ انطلقت تظاهرة حاشدة في ساحة التحرير وسط بغداد احتجاجاً على عقد مجلس النواب جلسة شهدت تجديد الثقة برئيس المجلس (محمد الحلبوسي)، واختيار (محسن المندلاوي) نائباً أول للرئيس، وحدث احتكاك بين المتظاهرين والقوات الامنية ادى الى اصابة ١١ مدنيا (١٧)».

٩- وفي ساعة متأخرة من نفس اليوم، بدأت القوات بتكثيف انتشارها في محيط الخضراء وأغلقت جسري السنك والجمهورية المؤديين إلى المنطقة الخضراء بحواجز إسمنتية، كما انتشرت قوات عسكرية في عدد من تقاطعات وجسور شرق العاصمة بغداد وتحديدًا في (مدخل مدينة الصدر، ومنطقة البلديات، وقناة الجيش، وساحة مظفر، وتقاطع حي أور، والبنوك)، مع فتح منفذ واحد للحركة فيها، وذكرت مصادر أمنية عراقية أن الطرق الرئيسية في بغداد أغلقت ضمن خطة أمنية مشددة، وأوضحت أن «الخطة الأمنية الخاصة بتأمين تظاهرات محتملة وجلسة البرلمان دخلت حيز التنفيذ»، و«تم تقسيم بغداد لثلاثة أقسام، حيث خرجت أكثر من ٧٠% (من الطرق والجسور عن الخدمة، بالإضافة إلى إغلاق المنطقة الخضراء بالكامل والمداخل الرئيسية إلى العاصمة» (١٨).



١٠- في تشرين الاول ٢٠٢٢ انطلقت تظاهرات في ساحتي التحرير والنسور وسط بغداد في ظل انتشار كثيف للقوات الامنية، وذلك لاحياء الذكرى الثالثة لانتفاضة تشرين /٢٠١٩ وحسب مصادر امنية سجلت ٢٨ حالة اختناق بين المتظاهرين بعد القاء القوات الامنية قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين(١٩)

في حين تشير مصادر خاصة ومقابلات مع المتظاهرين الى ان القوات الامنية قامت برشق المتظاهرين بالحجارة واطلاق الكرات الزجاجية عبر اداة صيد بدائية ثم قامت باطلاق قنابل غازية وصوتية بشكل كثيف كما شوهد استخدام بندقية صيد (خرطوش) طاردت المتظاهرين مساء نفس اليوم والقت القبض على مجموعة منهم وافرجت عنهم بعد قليل لاختفهم ومحاولة انهاء الاحتجاج ازدادت حالات الاختناق و الجرحى بين المتظاهرين، منها اصابات في الراس والوجه، و حالة واحدة لبت رد ( الكف مع جزء من المرفق الاسفل )متظاهر واحد نتيجة انشطار قنبلة صوتية، قام بحملها قبيل انفجارها ظناً منه بانها دخانية.

في ظل كل هذه الاحداث لوحظ منع دخول سيارات الاسعاف الى موقع التصادم بقرب جسر الجمهورية او التحرير، وكانت اقرب سيارة اسعاف اسفل الجسر على مسافة تزيد على نصف كيلو متر واحد، وسيارات اسعاف اخرى على بعد اكثر من كيلو متر واحد من جهة الطيران. وقد تم السماح بدخول بعض عجلات الاسعاف التابعة للدفاع المدني بعد الساعة السادسة مساءً نتيجة لكثرة الاصابات وخطورتها(٢٠).

١١- بتاريخ ٠٧ كانون الأول ٢٠٢٢ مساءً، تجمع عدد من المتظاهرين السلميين في ساحة الحبوبى بمدينة الناصرية، مركز محافظة ذي قار جنوب العراق منددين بالحكم الصادر بالسجن لمدة ٣ سنوات ضد الناشط حيدر الزيدي في وقت يتحرك فيه الفاسدين وقتلى المحتجين بكل حرية. لقد طالبوا باطلاق سراحه فوراً. قامت القوات الامنية باطلاق النار عليهم مما أدى إلى قتل المتظاهرين السلميين علي رزاق الياسري ومحمد سمير العظماوي وجرح ٢١ آخرين. شكل ذلك أول استهداف مميت لمتظاهرين سلميين في عهد رئيس الوزراء الجديد محمد شياع السوداني الذي تم انتخابه في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢.

وباستشهادهم يبلغ اجمالي ضحايا تظاهرات محافظة ذي قار التي تواصلت على مدى أكثر من ثلاثة اعوام أكثر من ١٤٠ شهيداً وأكثر من خمسة آلاف مصاب جراء استخدام العنف المفرط والرصاص الحي والمتفجرات والقنابل الدخانية، فيما تقدر منظمات غير حكومية وناشطون اجمالي عدد ضحايا قمع التظاهرات في العراق بنحو ٨٠٠ شهيد و٢٥٥ ألف جريح.

وبتغيير قائد شرطة ذي قار الفريق سعد عاتي الحربية واستبداله بالعميد مكي شناع تشهد محافظة ذي قار تغيير واقالة عاشر قائد امني وعسكري منذ اندلاع التظاهرات في الاول من تشرين الاول ٢٠١٩ حيث اقبل اللواء حسن الزيدي على خلفية قمع التظاهرات وجرى استبداله بالعميد محمد عبد الوهاب السعيدى الذي اقبل لاحقا واستبدل باللواء محمد القريشي (ابو الوليد) الذي استبدل بدوره باللواء ريسان كاصد الابراهيمى الذي جرى تغييره لاحقا واستبداله بالعميد ناصر الاسدي، فيما استبدل الاسدي بالعميد حازم الوائلى ليستبدل الوائلى بعدها باللواء عودة الجابري ومن ثم يستبدل الجابري باللواء مؤيد فرحان ليستبدل بعدها بالفريق سعد عاتي الحربية الذي كان قد تم تكليفه بشغل منصب قائد شرطة محافظة ذي قار إضافة إلى قيادة عمليات

سومر. هذا ناهيك عن تنحية الفريق جميل الشمري الذي كان يشغل منصب رئيس خلية الازمة وادارة الملف الامني في ذي قار على خلفية تورطه وقواته بارتكاب مجزرة جسر الزيتون التي راح ضحيتها نحو ٥٠ شهيداً وأكثر من ٥٠٠ جريح من المتظاهرين(٢١).

في ١٤ كانون الأول ٢٠٢٢، نشر الناطق الرسمي باسم القائد العام للقوات المسلحة، اللواء يحيى رسول على حسابه في تويتر عدة تغريدات عن نتائج التحقيق في استهداف المتظاهرين تضمن إحداها أنه تم، «تحديد المتسبب الرئيس في الحادثة وهو أحد المنتسبين في الأجهزة الأمنية.» وهذه الحالة باتت تتكرر في اغلب التحقيقات مع المتسببين في انتهاكات بحق الناشطين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الانسان هم عناصر من الاجهزة الامنية(٢٢).

١٢- بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٣، تظاهر الآلاف من المواطنين، أمام بناية البنك المركزي العراقي الواقعة في شارع الرشيد وسط العاصمة بغداد، احتجاجاً على ارتفاع سعر صرف الدولار وارتفاع أسعار المواد الغذائية. لقد تجاوز الدولار الواحد بقيمته خلال الأسابيع الماضية ١٧٠٠ ديناراً بعد أن كان اقل من ١٥٠٠ ديناراً، مما أدى الى فوضى في السوق العراقية. بالرغم من أن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني قد أكد على عزم الحكومة لإعادة سعر صرف الدولار إلى مستواه الأصلي إلا إن ذلك لم يتحقق لحد الآن(٢٣).

١٣- بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠٢٣، انطلقت مظاهرات شعبية أمام المنطقة الخضراء، وسط العاصمة بغداد، ضد قانون الانتخابات الجديد شارك فيها العشرات من المواطنين، حيث صوت مجلس النواب على جزء من مواده في جلسة تم قعدها فجر يوم ٢٠ آذار ٢٠٢٣ وهو قانون يعزز نفوذ الاحزاب الكبيرة التي تتولى السلطة حالياً وتقيّد مشاركة الاحزاب الناشئة. و وسط اعتصامات حاشدة أمام بوابة المنطقة الخضراء واستياء شعبي واسع، فشل مجلس النواب عدة مرات في عقد جلسته في يومي ٢٥ وكذلك يوم ٢٦ آذار ٢٠٢٣. بعد محاولات متواصلة من قبل الأحزاب في السلطة لعقد جلسة والتصويت على القانون الذي قاموا بوضعه، تمكنوا من تحقيق النصاب القانوني المطلوب مساء يوم ٢٦ آذار ٢٠٢٣، وتجحوا في تمريره. تعرض النواب الذين اعترضوا على القانون لإجراءات تعسفية من قبل رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي، وأبعدتهم القوات الأمنية قسراً من قاعة الاجتماع، كما تم مطاردتهم في اروقة مقر مجلس النواب من قبل حمايات نواب آخرين في الاطار التنسيقي وتم الاعتداء على بعضهم بالضرب حسب بث مباشر على فيس بوك قام ببثه النائب عن كتلة امتداد (علاء الركابي)(٢٤).

# الاغتيال ومحاولات الاغتيال

يشهد العراق عمليات اغتيال وقتل مستمرة، تستهدف المدافعين/ات، ورغم الوعود الكبيرة التي تقدمها الحكومة العراقية بتوفير الحماية لهم، إلا أنها لم تفِ بوعودها في حماية هذه الفئات ومحاسبة الجناة.

١- في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٢، عُثر في مدينة البصرة على جثة المدافع حيدر صبري، وعليها أثر رصاصة في الرأس، وذلك بعد مرور يومين على اختفائه في ظروفٍ غامضة. حيث اوضحت مديرية شرطة البصرة في بيان لها إلى ان الحادث جنائي بحت، والمتهم بقتله هو شقيقه بسبب خلاف عائلي. (٢٥)

إن صبري هو من الناشطين البارزين الذين شاركوا بفاعلية في حراك تشرين ٢٠١٩.

٢- بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ قتل الناشط جميل سليمان (٤٠ سنة) على يد مسلحين مجهولين في قضاء سنجار، حيث تم العثور على جثته بعد ظهر نفس اليوم في منزل غير مكتمل البناء يقع في مجمع دهولا، الذي يبعد ١٧ كيلومتراً عن منزله الواقع في ناحية سنوني التابعة لقضاء سنجار.

وكانت حملة احموا المدافعين عن حقوق الانسان في العراق الان! قد اصدرت بيان حول الحادث، مطالبة بالكشف عن الجناة ومحاسبة المتهمين وعدم السماح لهم بالافلات من العقاب.

وحسب ما تبينه صفحته على الفيسبوك فإنه كان عضواً في منظمة جيلان، وهي منظمة مجتمع مدني تأسست سنة ٢٠١٩، مختصة بالرعاية والتأهيل. كما كان مسؤول لجنة العلاقات الخارجية في مؤسسة البيت الايزيدي، وهي مؤسسة دينية واجتماعية تقدم المساعدة للمحتاجين وضحايا الحرب، إضافة إلى كونه أحد اعضاء تجمع شباب سنجار المستقل وكان يطالب مع رفاقه بإخراج جميع القوات المسلحة من قضاء سنجار. (٢٦)

٣- في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٣، تعرض مدافع حقوق الإنسان عباس كامل الجابري، ٢٦ سنة، إلى محاولة اغتيال قرب منزله، الواقع بمدينة سوق الشيوخ في محافظة ذي قار، عندما أطلق عليه أشخاص يستقلون دراجة نارية رصاص أسلحتهم فارتدى على الارض واصيب بجروح طفيفة. تم نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم (٢٧). ويذكر ان الجابري تعرّض للتهديدات المتكررة لرفضه التنازل عن الشكوى القضائية التي رفعها ضد المتهمين بقتل شقيقه المتظاهر السلمي حمزة كامل الجابري الذي فقد حياته خلال احتجاجات جسر الزيتون بمدينة الناصرية بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٩.

٤- بتاريخ ١٧ اذار ٢٠٢٣ صباحاً، حسب ما أظهرته كاميرات المراقبة، اقترب شخصان يستقلان دراجة نارية من التدريسي في الكلية التربوية المفتوحة الدكتور عقيل عبدالله



الناصري والذي كان يقف قرب منزله في الحي العسكري بمدينة الناصرية متوجهاً لإلقاء محاضرة، ليطلق أحدهما النار من مسدسه عليه. لقد فقد حياته في المستشفى الذي تم نقله إليه بعد الهجوم. (٢٨)

لقد كتبت عمادة الكلية التربوية المفتوحة في بيان نعيه ما يلي، «لقد كان الفقيه الراحل مثالاً للأخلاق القويمة والأمانة المهنية والأكاديمية.»  
استخدم الناصري صفحته في الفيسبوك للتعبير عن آرائه الشخصية عما يجري في البلاد. في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢، كتب ما يلي:  
«الناصرية إلى أين؟؟؟»  
«الناصرية التي حاربت كل الأحزاب الحاكمة الفاسدة التي اهدرت الدماء البريئة قبل الثروات... تدفع ثمن تلك الحرب ببساطة.»

## الاعتداء بالضرب

- ١- بتاريخ ١٤ كانون الثاني ٢٠٢٢ تعرض الناشط حيدر الصالحي بمحافظة ذي قار جنوبي العراق، إلى الضرب بالعصي والآلات الجارحة على يد مجموعة مجهولة. وحسب المعلومات التي أكدتها مصادر محلية، فإن مجهولين يستقلون عجلة صالون اعترضوا عجلة الناشط في تظاهرات المحافظة، حيدر الصالحي في شارع الإسكان القديم وسط مدينة الناصرية، مركز المحافظة وقاموا بالاعتداء عليه. لقد تم نقله للمستشفى لتلقي العلاج بعد إصابته بعدة كسور وجروح في جسده. (٢٩)
- ٢- بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٢٢، انتشر فيديو على فيسبوك يوثق لحظة اعتداء مجموعة اشخاص بالضرب المبرح على المدافع علي غالب ( ابو ايه السعيد ) وحسب ما ذكر انهم أفراد تابعون لفريق حماية مدير بلدية قضاء الشطرة في محافظة ذي قار(٣٠). يستخدم السعيد صفحته في فيسبوك لتشخيص ملامح الخلل في المشاريع التي تنجزها الحكومة المحلية في قضاء الشطرة، ويركز بشكل اساسي على الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في القضاء.

## الاختطاف والتغيب

في ١ شباط ٢٠٢٣ تم اختطاف الناشط جاسم الاسدي و هو خبير في قضايا البيئة والمياه وحماية الاهوار، مهندس استشاري معروف بتفانيه للعمل البيئي وحمايته للأهوار في جنوب العراق، تم اختطافه في مدخل بغداد الجنوبي وهو في طريقة اليها. الخبير جاسم الاسدي هو ممن يهتمون بتغيير كامل للوضع البيئي والمائي في العراق. حيث عمل لسنوات كناشط وباحث وخبير بيئي مدافع عن الأنهار والأهوار العراقية وحق العراق بالحصول على حصته الكافية من المياه، وكانت حملة احموا المدافعين عن حقوق الانسان في العراق الان ! قد اصدرت بيان بشأن الحادث مطالبة السلطات بالكشف عن مكان زميلهم الاسدي.

وفي ١٥ شباط ٢٠٢٣ أفرج عن الناشط البيئي (جاسم الاسدي)، بعد خمسة عشر يوماً من اختطافه من قبل جهة مسلحة مجهولة، في المدخل الجنوبي للعاصمة بغداد، كما صرّح في تسجيل صوتي له عبر وسائل الاعلام.

تأبعت حملة «احموا المدافعين عن حقوق الانسان في العراق الان!» خلال فترة التغيب القسري، للسيد جاسم الاسدي، التصريحات والتحركات الحكومية في هذا الخصوص، ولكن بعد الافراج عنه لم نرى أي تفاصيل عن حيثيات الاختطاف ومن هي الجهة التي اختطفته، وهل سيتم محاسبتهم ام لا، وللأسف حتى ساعة اعداد هذا التقرير، لم تخرج الحكومة العراقية او أي جهة رسمية أخرى، باي توضيح حول هذا

قضية اختطاف السيد جاسم الاسدي، تعيد للاذهان ملفات الاختفاء القسري والتغييب الذي تعرض له نشطاء ومدافعين عن حقوق الانسان اخريين، كمازن لطيف، وتوفيق التميمي، منذ احتجاجات تشرين ٢٠١٩، في وقت لا يوجد هناك أي نتائج واضحة للجان التحقيقية الحكومية، او إجراءات متخذة بحق الجهات التي تسببت بذلك.

## الاعتقال والاحتجاز التعسفي

١- بتاريخ ٠٦ حزيران ٢٠٢٢، تم في البصرة اعتقال الناشط حيدر الزيدي من قبل القوات الأمنية بسبب تغريدات له على موقع تويتر عبر فيها عن آرائه. تم إطلاق سراحه بكفالة في ١٩ حزيران ٢٠٢٢ حيث أعلن ذلك بنفسه عبر فيديو تم تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي، وأوضح أن اعتقاله قد تم بمذكرة قضائية.

٢- في فجر يوم ٠٢ حزيران ٢٠٢٢، اعتقل الناشط أحمد مهلهل بمحافظة البصرة جنوبي العراق بسبب نشاطه السلمي ومشاركته الفعالة في الحراك الشعبي. لقد أدى اعتقاله والترهيب والترويع الذي واجهته أسرته في ساعات الصباح الأولى إلى تدهور صحة والدته وانتقالها للمستشفى لتلقي العلاج حسب فيديو بثه احد افراد عائلته على فيسبوك (٣١).

على إثر اعتقاله وإبقائه في الاحتجاز، كتب المحامي زين البصري على حسابه في فيسبوك ما يلي، «على احرار البصرة ان يقولو كلمتهم. اعتقلوه وفق مادة لم تثبت عليه. قرار ألقاء القبض عليه تعسفي، واجراء التنفيذ كان ترهيبى ومروع لعائلته.» وأضاف بقوله، «مددوا موقوفينه بعد التحقيق معه وارادوا ان يحولوا مادة اعتقاله الى تصرفات خاصه ومتعلقة بحريته الشخصية لغرض التشهير وتشويه السمعة وأصبحوا يضايقون المحامين المترافعين عنه.» وختم منشوره بما يلي، «أخيراً أعادوا عليه دعوة قد تم إلغاؤها عن جميع الناشطين في احتجاجات ٢٠١٨ فأى ظلم يتعرض له احمد مهلهل. لا عدالة في هذا البلد. يجب ان ينطق اصحاب الحقوق والمدافعين/ ات عن حرية التعبير وحقوق الانسان. يجب ان تقف البصرة لما يحدث من تضيق وظلم بحق هذه الحقوق التي كفلها الدستور.» (٣٢)

٣- بتاريخ ١١ حزيران ٢٠٢٢، اعتقلت القوات الأمنية بمدينة البصرة كلاً من الناشط عمار الزيدي ممثل العقود البالغة ٣٠ ألفاً، ووسام التميمي ممثل عقود مديرية صحة محافظة البصرة، وذلك بسبب قيامهما بالتظاهر السلمي للمطالبة بتثبيت أصحاب هذه العقود على الملاك الدائم (٣٣).

٤- بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠٢٢، تم اعتقال المواطن ريان سالم، والد المتظاهر السلمي



ريمون الذي تم قتله من قبل القوات الأمنية. ويعتقد أن سبب الاعتقال هو الشكوى التي قدمتها الأسرة لدى القضاء الفرنسي ضد رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي فيما يرتبط بمقتل ابنهم.

٥- بتاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠٢٢ فجراً، داهمت القوات الأمنية منزل مدافع حقوق الإنسان البارز وأحد قادة الاحتجاجات بمدينة الديوانية عمار حميد رشيد الخزعلي، وأودعته رهن الاحتجاز في مركز شرطة السنية. حال اعتقاله أصدر عدد من مدافعي حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني نداءً ورد فيه، «نطالب الحكومة العراقية بتوفير الحماية الجسدية والقانونية اللازمة للشاب عمار الخزعلي والافراج العاجل عنه، تماشياً مع التزامات العراق الدولية لحقوق الانسان.» وبين النداء كذلك، «ان عملية الاعتقال لا تتوافق مع ما تعهد به رئيس الوزراء في مناجاة الحكومة بدعوته الى تقديم الشكاوى بخصوص انتهاكات حقوق الانسان وعدم انتزاع الاعترافات قسراً أو التعرض للتعذيب وسوء المعاملة المهينة.» لقد تم إطلاق سراحه ظهر نفس اليوم بكفالة بسبب حملة التضامن المكثفة(٣٤).

وفي حادث سابق تعرض الخزعلي الى محاولة اغتيال في ٢٢ تشرين الاول ٢٠٢٠ بوضع عبوة ناسفة اما منزله، وفي غضون ذلك اطلق مسلحون النار على منزله وهي محاولة واضحة لاغتياله(٣٥).

٦- في ٢٦ آذار ٢٠٢٣، قامت القوات الأمنية باعتقال المحلل السياسي محمد نعناع حسن وذلك بمنطقة الكرادة وسط بغداد. أكدت مصادر محلية موثوقة أن عملية الاعتقال جاءت بناءً على شكوى رفعها ضده رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بتهمة التهمج عليه لفظياً قبل توليه المنصب عندما كان مرشحاً لرئاسة الوزراء.

كان نعناع قد هاجم السوداني ضمن حلقة من برنامج «القرار لكم» الذي تقدمه الإعلامية سحر عباس جميل من قناة دجلة الفضائية، تم بثها بتاريخ ٣٠ آب ٢٠٢٢، وأتهمه فيها بعدة اتهامات منها خضوعه لبعض قيادات أحزاب السلطة.

# استهداف الصحفيين والإعلاميين

تتعرض حرية التعبير في العراق إلى مخاطر كبيرة بسبب التوترات السياسية التي تشهدها البلاد واستغلال بعض السياسيين لنفوذهم في مؤسسات الدولة من أجل تهديد الصحفيين والإعلاميين وأصحاب الرأي الآخر، وإقامة دعاوى قضائية عليهم، وهذا ما حصل مؤخراً مع مجموعة منهم من الذين واجهوا دعاوى قضائية ومذكرات إلقاء قبض عليهم.

١- في ٧ نيسان ٢٠٢٢ أعلن الإعلامي ومقدم البرامج أحمد ملا طلال صدور مذكرة قبض قضائية بحقه والممثل إياد الطائي في صفحته على تويتر قائلاً: «في الوقت الذي تعفو فيه حكومتنا عن تاجر مخدرات محكوم، فهي مارست ضغوطها على القضاء وحصلت على أمري إلقاء قبض وتحريري بحقي وحقك.»

كانت وزارة الدفاع العراقية قد رفعت شكوى ضد برنامجه (مع ملا طلال)، الذي يقدمه عبر قناة يو تي في الفضائية، لذي هيئة الإعلام والاتصالات التي قررت إيقاف بث البرنامج بعد عرضه مشهداً تمثيلاً بالاشتراك مع الطائي يتناول الفساد في تلك الوزارة.

بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠٢٢، قررت محكمة تحقيق الكرخ الثالثة بعد جلسة استماع قصيرة إطلاق سراح ملا طلال والطائي بضمان تعهد شخصي.

٢- وبتاريخ ٨ نيسان ٢٠٢٢، أصدرت شبكة الإعلام العراقي قراراً بإنهاء خدمات الصحفي والكاتب صالح الحمداني بسبب تغريدة نشرها على حسابه في تويتر في اليوم نفسه، بالرغم من اعتذاره عن سوء الفهم الذي قد سببته تغريدته هذه لبعض المواطنين، حيث لاقت تغريدة الحمداني استياء كبير لبعض القادة السياسيين ووجهوا دعوات الى شبكة الاعلام العراقي بضرورة محاسبته والتحرير على معاقبته وانهاء خدماته.

بتاريخ ٩ نيسان ٢٠٢٢، نشر الحمداني ملاحظة على حسابه في تويتر جاء فيها، «بالنسبة لعملي في قناة العراقية والذي أتشرف به، فله بداية ولايد ان تكون له نهاية في يوم ما مثل اي عمل اعلامي في هذا البلد القلق.» مرفقاً صورة من تغريدته التي تم فصله من وظيفته بسببها.

الحمداني، هو صحفي وكاتب ومقدم برامج معروف، وقام بتقديم برنامج عديدة في مختلف القنوات التلفزيونية. يستخدم صفحته في الفيسبوك وحسابه على تويتر من أجل التعبير عن آرائه فيما يخص الشؤون السياسية وغيرها التي تخص المواطنين العراقيين.

٣- بتاريخ ١٩ أيار ٢٠٢٢، أصدرت محكمة تحقيق الكرادة امر استقدام بحق مقدم برنامج الوطن والناس في قناة العراقية مصطفى الربيعي على اثر دعوى قضائية رفعها ضده السياسي هادي العامري، وقال الربيعي في حسابه على تويتر ما يلي، «سأمثل امام القضاء العراقي، بسبب دعوى قضائية مقدمة شخصياً من قبل

السيد هادي العامري وفق المادة (٤٣٤) عقوبات ويوم أمس وقعت على ورقة التبليغ بحضور (٣٦).

٤- وفي ٢٩ أيار ٢٠٢٢، نشر **التغريدة التالية**، «اليوم مثلت امام محكمة تحقيق وكلي ثقة بالقضاء العراقي، قدمت افادتي حول التهمة المقامة ضدي..... القضاء اخلى سبيلي بتعهد خطي بعد ان انتدبت لي محامي، ستكون هناك جلسات قادمة للبت بالقضية التي ادعى المشتكي بانه تعرض للسب والقذف والضرر.»

٥- في ٢٤ أيار ٢٠٢٢، اعتقلت قوة أمنية مقدم برنامج ستوديو التاسعة لدى قناة البغدادية علي الذبحاوي في بغداد. تم إطلاق سراحه بعد ساعات دون معرفة أسباب الاعتقال ومن هي الجهة التي اعتقلته على وجه التحديد. ويعتقد إن، «أطراف سياسية متنفذة في الدولة هي التي دفعت باتجاه اعتقال الذبحاوي بسبب ما يقدمه من برامج تنتقد الفساد ونفوذ الميليشيات في العراق.» كما ان عملية الاعتقال ليست بالاولى فقد سبق ذلك في ٢٧ تموز ٢٠٢١ قيام القوات الامنية بأقتحام مقر قناة البغدادية واعتقال الذبحاوي وآخرين (٣٧)..

٦- في ٠٢ حزيران ٢٠٢٢، أصدر مجلس القضاء الأعلى، مذكرة قبض بحق الكاتب والصحفي سرمد الطائي، على خلفية ظهوره في حلقة لبرنامج «المحايد» الحواري الذي يقدمه الصحفي سعدون محسن ضمد عبر قناة العراقية الرسمية، وتم بثها في ٠١ حزيران ٢٠٢٢، انتقد فيها السلطة القضائية (٣٨).

وبحسب الوثيقة، خاطب مجلس القضاء الأعلى من خلال محكمة تحقيق الكرخ الأولى، نقابة الصحفيين العراقية، طالباً منها، «اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الكاتب الصحفي (سرمد الطائي)، بتهمة الإساءة إلى المؤسسة القضائية، و اعتبر القضاء العراقي في الوثيقة نفسها أن ما صدر عن الطائي «خارج إطار حرية التعبير عن الرأي.»

بتاريخ ٠٩ حزيران ٢٠٢٢، نشر سعدون ضمد على حسابه في تويتر التغريدة التالية، «في النهاية لاريد من توجيه تحية امتنان واكبار وعرفان بالجميل، إلى كل شخص او جهة دافعت عني وعن برنامجي ولم تتركني لوحدي اواجه كل هذا التهديد والظلم والتعسف.»

٧- في ١٦ حزيران ٢٠٢٢ رفع رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي دعوى قضائية ضد قناة التغيير ومقدم البرامج نجم الربيعي بسبب استضافته السياسي مشعان الجبوري الذي هاجم وانتقد رئيس مجلس النواب خلال استضافته في القناة (٣٩).

٨- في ٣٠ تموز ٢٠٢٢ أصيب ثلاثة صحافيين في شبكة الميادين الإعلامية، أثناء قيامهم بتغطية احتجاجات في المنطقة الخضراء ببغداد من قبل أنصار التيار الصدري، بحسب تقارير إخبارية وصحافيين تحدثوا إلى لجنة حماية الصحافيين.

وأطلقت القوات الأمنية قنابل يدوية سريعة أصابت مصور الميادين زيد خالد جمعة، وعبد الله سعد، والمراسل، ومدير مكتب بغداد عبد الله بدران (٤٠).

ان التقييد على الحريات الصحفية والانتهاكات التي تطال الصحفيين متعددة ولا تقتصر على الجهات الحكومية فقط بل ان الحكومة لاتوفر الحماية الكافية لهم من اي اعتداءات، ففي ٢٩ تموز ٢٠٢٢، أغلق متظاهرون يتبعون التيار الصدري مكتب قناة الفرات

الفضائية بمدينة البصرة والتي يملكها عمار الحكيم زعيم تيار الحكمة رداً على خطاب له في اليوم نفسه انتقد فيه تظاهرات التيار الصدري (٤١).

٩- في ٣٠ تموز ٢٠٢٢، تعرض مقدم برنامج ستوديو التاسعة لدى قناة البغدادية على الذبحاوي الي، «اعتداء في الشارع العام وامام اطفاله في مدينة النجف الاشرف من قبل السكرتير الشخصي لعدنان الزرفي محافظ النجف الأسبق وضابط في امن الحشد الشعبي.» حسب ما ذكرته القناة على موقعها الإلكتروني (٤٢).

ذكر الذبحاوي أن، «المدعو احمد محمود ابراهيم السكرتير الشخصي لمحافظ النجف الاسبق عدنان الزرفي برفقه ضابط في امن الحشد الشعبي يدعى علاء الموسوي اعتدوا عليه بالضرب مستخدمين السلاح الشخصي لهم، مؤكدا ان الاعتداء جرى امام انظار اطفاله.»

١٠- بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠٢٢ جرى الاعتداء على منزل الاعلامي العراقي د. قصي شفيق مقدم برامج على قنوات وطن الفضائية، حيث قام شفيق بنشر فيديو على حسابه في فيسبوك يوضح الاضرار التي لحقت بمنزله جراء اطلاق الرصاص الحي والقنابل اليدوية مما ادى الى اصابة والدته وابنه بجروح، واطاف ان الاعتداء حدث بسبب فضحه لقضايا فساد تتعلق بهياة الجمارك الحدودية. (٤٣)

في ١٥ آذار ٢٠٢٢، تم اعتقاله على خلفية آرائه حول السياسات المالية للحكومة وانتقاده اللادع لها، وتم احتجازه في مركز شرطة الأعظمية، وبتاريخ ٢١ أبريل/نيسان ٢٠٢٢، تم إطلاق سراحه، ويذكر ان عملية الاعتقال تمت من قبل قوة مدنية دون علم القوة الماسكة لمنطقة سكنه وبلا اي تنسيق معهم (٤٤).

يستخدم شفيق صفحته على الفيسبوك للتعبير عن آرائه والتعليق على الشؤون اليومية التي تهم المواطنين.

١١- بتاريخ ١٠ آب ٢٠٢٢، قام أحد المتظاهرين المناصرين للإطار التنسيقي بمنع فريق قناة العراقية الرسمية المتكون من الصحفيين أحمد عرام وأحمد ماجد من التغطية «لارتباط القناة بالسلطة» حسب قول هذا المتظاهر (٤٥).

١٢- في (٢٩ آب ٢٠٢٢) اعتقل كادر قناة الجزيرة الذي كان يغطي أحداث المنطقة الخضراء التي شهدت احتجاجات ومواجهات مسلحة بين قوات سرايا السلام التابعة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وقوات من هيئة الحشد الشعبي التابعة للدولة وفصائل أخرى تابعة لقوى سياسية، كما اعتقل كادر قناة الرشيد الفضائية في ذات الوقت (٤٦).

١٣- وفي ١١ ايلول ٢٠٢٢ انتشر فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي لمنع كادر قناة هنا بغداد من قبل قوات مكافحة الشغب اثناء تغطيتها للتظاهرات في مدخل المنطقة الخضراء بيث مباشر. (٤٧)

١٤- في ٤ تشرين الاول ٢٠٢٢ اقتحم عدد من أنصار التيار الصدري مبنى محطة قناة الرابعة في بغداد احتجاجاً على ما ورد في حديث لإحدى مقدمات البرامج بشأن «جيش المهدي»، وهو من الفصائل المسلحة التي يقودها زعيم التيار مقتدى الصدر، جرى الاقتحام على الرغم من وجود حراسة مشددة على القناة، حيث تم تحطيم الاثاث

١٥- في (١٨ شباط ٢٠٢٣) تعرض مقر قناة UTV المملوكة لرجل الأعمال والسياسي خميس الخنجر إلى استهداف بقنبلة يدوية في شارع النضال في العاصمة بغداد. وتتخذ القناة من العاصمة التركية إسطنبول مقراً رئيسياً لها.

وأعلنت القناة استنكارها لما تعرضت له من استهداف، وأكدت أنها «تنتهج خطاباً معتدلاً في تغطياتها» ودعت قناة UTV القوات الأمنية إلى توفير الحماية لمقرها في بغداد والتحقيق بالحادث التي تعرضت لها.

١٦- وقبل ذلك في (١٧ شباط ٢٠٢٢) تعرضت القناة إلى تهديدات جديدة بعد أن اتهمها أنصار الحشد الشعبي بـ«الإساءة إلى القيادي في الحشد عبد العزيز المحمداوي المعروف باسم (أبو فدك)».

هذه ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها قناة UTV إلى الاستهداف، ففي (٤ أيلول ٢٠٢٠) تعرضت القناة إلى تهديد بالحرق بعد أن «أُثِّمَت باستهداف المرجعية الدينية الشيعية». وفي (٢٨ تشرين الأول ٢٠٢١) تعرضت القناة إلى التهديد أيضاً بعد أن وصلت مجموعة مسلحين وسلمت القناة «قداحة نار وتهديدات بالحرق». (٤٩)

١٧- في مقابلة مع المرصد العراقي لحقوق الانسان قال الصحفي ذو الفقار الخفاجي الذي يعمل لصالح قناة (العهد) الفضائية في محافظة بابل: «تعرضت لمحاولة اغتيال في الخامس من أيلول ٢٠٢٢، أطلقت مجموعة مسلحة النار عليّ عندما وصلت لمنزلي، كان إطلاق النار على مسافة ٥٠ متر تقريباً، لكنني تمكنت من النجاة. تعرضت لمجموعة تهديدات قبل هذه المحاولة. أقممت دعوى قضائية لكن للأسف حتى هذه اللحظة لا يوجد أي إجراء، وطلبوا مني تقديم أسماء من حاول اغتالي، وهذا صعب كيف أعرفهم».

١٨- في ٢١ ايلول ٢٠٢٢ رصدت كاميرات المراقبة محاولة شخص وضع عبوة ناسفة في باب منزل الاعلامي نبيل الجبوري رئيس تحرير وكالة اكد ومراسل قناة زاكروس. جاءت هذه الحادثة بعد سلسلة من الاعتداءات على الجبوري حسب رئيس نقابة الصحفيين العراقيين فرع الديوانية (٥٠).

١٩- وفي (١٩ شباط ٢٠٢٣) رفعت دعوى قضائية ضد مقدم البرامج في قناة (UTV) عدنان الطائي بتهمة «إثارة النعرات الطائفية» بعد أن تطرق خلال حلقة برنامج الذي بث في (١٣ شباط ٢٠٢٣) إلى المنشد الديني باسم الكربلائي وتساءل: «ألا تعتبر بعض أناسيذه الدينية مثيرة للنعرات الطائفية، وألا يحاسبه القانون». (٥١)

وقال عدنان الطائي خلال مقابلة مع المرصد العراقي لحقوق الإنسان: «تلقيت الكثير من التهديدات، لا يمكن لأحد أن يتصورها. أتوقع لو أنهم مسكوني لقطعوني إرباً».

وخلال الشكوى التي قدمها أحد المحامين ضد عدنان الطائي، اتهمه بـ«أن تسأله كان سبباً في الهجمة الإرهابية التي شهدتها قضاء الطارمية شمالي بغداد في (١٦ شباط ٢٠٢٣)».

# الافلات من العقاب

تسمح إجراءات السلطات العراقية في إفلات الجناة من العقاب، فلا يزال هناك مئات الملفات والدعاوى المعلقة ضد متهمين لم يتم حسمها لغاية الآن، وأن «الإفلات من العقاب ساعد في اتساع رقعة الجرائم المرتكبة ضد المدافعين/ات، كما ان السلطات العراقية تتعرض لضغوط سياسية تسهم في إفلات الجناة من العقاب.

١- في ٢ شباط ٢٠٢٢، وبمناسبة الذكرى السنوية الثانية لاغتيال الكاتب والروائي علاء مشذوب على يد مسلحين في محافظة كربلاء، أقام مثقفو كربلاء جلسة استذكروا فيها مسيرته، وطالبوا بمحاسبة قتلته. فلم تتمكن السلطات حتى الآن من القبض على الجناة بالرغم من وقوع الجريمة في وسط المدينة التي تسيطر عليها القوات الأمنية بشكل كامل.

٢- وفي ١١ شباط ٢٠٢٢، وبعد تسليط ضغوطات من قبل مدافعي حقوق الإنسان في العراق، أوقفت وزارة الداخلية المقدم عمر نزار المنتسب لفرقة الرد السريع بتهمة قتل المتظاهرين. وذكرت وزارة الداخلية في بيان صحفي أن، «توضيح الحقائق من أهم أولويات وزارة الداخلية وفي مختلف القضايا، وبعد الحديث الكثير والأبناء المتداولة حول ملابسات موضوع المقدم عمر نزار المنسوب الى فرقة الرد السريع، نود ان نوضح ان هذا الضابط هو الآن قيد الاحتجاز» وأضاف البيان أن، «هناك لجنة قانونية تم تشكيلها في وزارة الداخلية للتحقيق معه في جميع الاتهامات المنسوبة إليه، وفي حال ثبت تقصير هذا الضابط في أداء الواجب وعدم الالتزام به، فإن الإجراءات القانونية سيتم اتخاذها بحقه، واللجنة ستعمل على اطلاع الرأي العام بجميع الحقائق.» (٦٢)

٣- وفي ٧ ايار ٢٠٢٣ اصدرت محكمة جنايات الرصافة العراقية، حكما بحق المجرم (احمد حمداوي عويد)، المتهم بقتل الخبير الأمني (هشام الهاشمي)، والذي اغتيل امام منزله في تموز ٢٠٢٠. الحكم صدر بعد تأجيلات كثيرة، وشكوك بتهرب المتهم الى جهة مجهولة من قبل جهات منتقدة.

وكانت حملة «احموا المدافعين عن حقوق الانسان في العراق الان!» (٥٢) قد تابعت الموضوع وأشارت في بيانها الى ان هذا الغموض وعدم الإفصاح عن المعلومات، أثار قلق الكثيرين، و القلق ناتج من شكوك في عدم تحقيق العدالة ومحاسبة القتلة، حيث ان المتهم المدان والذي أصدر بحقه الحكم ، لم تكن لديه أي علاقة مع السيد (هشام الهاشمي)، فما الدافع الذي أدى الى ارتكابه هذه الجريمة؟!

كما ان المتهم المدان منتسب في وزارة الداخلية ويحمل رتبة ضابط، فهو شخص يعي القانون ويعلم جيدا العواقب، فما هو دافعه لارتكاب الجريمة، ومن هي الجهة التي تقف خلفه ويحاول حمايتها؟! هذه أسئلة واستفسارات تحتاج الى إجابات من قبل



بلا ادنى شك اننا ندعم كل خطوة باتجاه تحقيق العدالة، ولكن الافلات من العقاب لا زال هو السمة الابرز للمشهد الحقوقي في العراق، حيث لايزال هناك مئات الملفات والدعاوى المعلقة ضد متهمين لم يتم حسمها. و لم يكن ملف الهاشمي هو الوحيد، فلا نعلم ما آلت اليه التحقيقات بمجزرة السنك وجسر الزيتون بعد مرور عدة اعوام على حدوثها، كما لا زال قاتل ايهاب الوزني وامجد الدهامات وآخرون، خارج دائرة الملاحقة، بل اصبحت عوائل الضحايا عرضة للخطر بدلا من ان تتم محاسبة الجناة. فلا نحتاج الى وعود غير حقيقية تتبع نهج المماطلة والتسويف والغموض في الاجراءات القانونية، فقد مر عامين على اغتيال الوزني وبعد ايام من القاء القبض على المشتبه به بقتله، قرر القضاء الافراج عنه لعدم وجود ادلة، ولغاية كتابتنا هذا التقرير فأن القاتل لايزال حر.

ان الإجراءات يجب ان تنطلق فورا لمحاسبة المجرمين، ومحاسبة الجهات التي تقف خلفهم، ومن يتعاون معهم، خصوصا من الأجهزة الأمنية، والتي للأسف الشديد بعض افرادها تورطوا في عمليات القتل والاغتيال. ان اجراء تصفية الأجهزة الأمنية من العناصر المسيئة امر لا بد منه وخطوة مهمة في عملية محاسبة القتلة وتقديمهم للعدالة. وهذه فرصة مهمة للحكومة الحالية والمؤسسات القضائية في العمل على متابعة ملفات الجرائم والدعاوى المرفوعة بحق العديد من المتسببين بجرائم القتل والاغتيال والتغيب.

٤- في ٢٥ حزيران ٢٠٢٣ حكمت محكمة جنايات ذي قار بالسجن المؤبد على المجرم (عمر نزار فخرالدين) وهو ضابط برتبة مقدم في قوات الرد السريع على خلفية مجزرة جسر الزيتون في الناصرية، ومجزرة الزيتون هي سلسلة أعمال قتل ممنهجة استهدفت المتظاهرين العراقيين في مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار العراقية بين يومي ٢٨ تشرين الثاني-٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٩، عقب يوم واحد من حادثة حرق القنصلية الإيرانية في النجف يوم ٢٧ تشرين الثاني.

وتشير منظمة انهاء الافلات من العقاب ان المجرم (عمر نزار) كان قد تورط بأنتهاكات ضد الانسانية ابان حرب التحرير ضد تنظيم داعش، وثقها الصحفي علي اركادي الذي رافق قوات الرد السريع في عمليات التحرير، ولم يخضع للمحاسبة في حينها، وعاد ليرتكب الجرائم مع اندلاع انتفاضة تشرين، شارك هذه المرة بقمع المحتجين في الناصرية وشارك بمجزرة جسر الزيتون التي راح ضحيتها اكثر من ٧٠ محتج حسب المنظمة.

# استخدام القضاء من أجل استهداف المدافعين

اشرنا سابقا الى ان هناك اختلاف في شكل وطبيعة الانتهاكات بحق المدافعين/ات عن حقوق الانسان، حيث اخذت تلك الانتهاكات شكلا قانونيا عن طريق اصدار اوامر قضائية واحكام بحق المدافعين/ات وهو تكتيك جديد تتخذه السلطة والحزاب المتنفذة في قمع وتقييد حرية التعبير في العراق، رفعت خلال الأشهر الأخيرة مجموعة من الدعاوى القضائية ضد المدافعين/ات عن حقوق الانسان، في محاولة تم وصفها من قبل الناشطين بأنها ترهيبية، تهدف إلى تقييد حرية التعبير ومنع المشاركة في الاحتجاجات والندوات والبرامج التلفزيونية التي تنتقد الفساد المستشري في البلاد.

١- بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٢ اصدرت مديرية الاستخبارات ومكافحة الارهاب في المثنى ورقة تبليغ بحق المدافع فيصل سلمان غريب البركي والذي قام بنشرها على صفحته في فيسبوك (٥٣)، وفي ١٢ تموز اصدرت ذات الجهة ورقة تبليغ اخرى بحق البركي، حيث قام بنشرها على فيسبوك ايضا وكتب: «للمرة#الرابعة يتم أستدعائنا على نفس#الدعوة\_الكيدية على أثر تظاهرات#٢٥تشرين٢٠١٩..»

#انا...ومعي أكثر من عشرة متظاهرين آخرين من أبناء مدينة السماوة سنمثل أمام محكمة جبايات المثنى يوم الثلاثاء القادم المصادف ٢٦ من هذا الشهر وفق المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات العراقي والتي يصل الحكم فيها من ١٥ سنة الى السجن المؤبد والأعدام.

#نَعْوَل\_على\_عدالة\_قضاء\_المثنى  
وأضاف البركي: «ان سبب تحريك هذه الدعوى الكيدية ردا على شكوتي على ضباط ومنتسبي مديرية استخبارات المثنى بعدما عذبوني مع رفاقي المتظاهرين في زنازين استخبارات المثنى سنة ٢٠١٩ المشتكى فقط لأحرار ومتظاهري المثنى والعراق الأبطال بعد الله عز وجل.(٥٤)  
يستخدم البركي صفحته على الفيسبوك من أجل تشخيص النواقص في المشاريع المقامة في محافظة المثنى، وكذلك في إظهار دعمه للحراك الاحتجاجي وتضامنه مع زملائه المحتجين.

٢- بتاريخ ١١ آذار ٢٠٢٢، أصدرت محكمة جبايات واسط توضيحا حول ملبسات الحكم بالإعدام على أربعة من المتظاهرين، إثر قيامهم بتاريخ ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢١، «بالاتفاق والاشترك في قضاء العزيبية بمهاجمة محطة توزيع كهرباء العزيبية وإلقاء قنبلة يدوية على أفراد حماية المحطة حسب البيان(٥٥).

إن المتظاهرين الأربعة هم، كاظم هادي كاظم، محمد عطية حسين، عباس علي عزيز، وحسين صدام هاشم. تداول بعض الناشطين خبر يشير الى ان المتظاهرين المتهمين قد تعرضوا للتعذيب وإجبارهم على الاعتراف بقتل الضابط.»

٣- في ٢٣ من آذار ٢٠٢٢، أصدرت محكمة جنح تكريت حكمها على ناشط المجتمع المدني يزيد حسون عفات (يزيد الحسون) بالسجن لمدة ثلاثة أشهر على خلفية دعوى تشهير تقدم بها ضده محافظ صلاح الدين عمار الجبر. لقد تم بعد أسابيع إطلاق سراحه بعد تنازل المحافظ عن الدعوى. نص قرار المحكمة على ما يلي، «الحكم على المدان يزيد حسون عفات دليان الشمرى بالحبس البسيط لمدة ثلاثة أشهر استناداً لأحكام المادة ٤٣٣ من قانون العقوبات رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل وذلك عن جريمة التشهير بشخص المشتكى عمار جبر خليل عبر قناة NRT.» (٥٦)

وبعد إطلاق سراحه كتب الحسون على حسابه في الفيسبوك ما يلي، «شكراً لكل من وقف معي بكلمة وموقف وحرف، لمن ناصر الحرية ومن يؤمن بها، كنتم خير سند في موقف لا أتمناه لكم، وإيماناً مني بالحرية والكلمة، بالطريق الذي سلكناه من أجل محاسبة الفساد وملاحقته حتى ولو بالكلمة.»  
تصدر صفحته على الفيسبوك، والتي يستخدمها لتأييد الحراك الشعبي ومناهضة الفساد، العبارة التالية، «متمرد على من ظلمني وجعلني أبحث عن وطني بين الأوطان.»

٤- بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠٢٢، تم اعتقال الناشط الدكتور أحمد يحيى عيسى، أستاذ مادة الكيمياء بكلية العلوم في جامعة البصرة، بعد صدور ورقة تبليغ بحقه من شعبة مكافحة اجرام المعقل على اثر دعوى قضائية رفعها ضده قائد شرطة محافظة البصرة، بسبب انتقاده سوء الوضع الأمني في المحافظة وعدم التزام الضباط بالواجبات المكلفين بها. تم احتجازه في مركز شرطة المعقل (٥٧).

جاء هذا الاعتقال بعد تصريح عيسى بأن هناك مجرمين صدرت بحقهم اوامر القاء قبض يترددون على قائد الشرطة ويتواجدون في مكتبه.

في ٠٦ نيسان ٢٠٢٢، نظم عدد من نشطاء المجتمع المدني تجمعاً سلمياً أمام محكمة استئناف محافظة البصرة الاتحادية، طالبوا فيها بإطلاق سراحه والكف عن سياسية تكميم الأفواه واحترام حرية التعبير. لقد تم إطلاق سراحه في اليوم التالي (٥٨).

ومن الجدير بالذكر ان الدكتور احمد عيسى كان قد تعرض مسبقاً لاعتداء بالضرب المبرح من قبل مجهولين وسط البصرة في ايلول ٢٠٢١ نقل على اثرها الى المستشفى لتلقي العلاج.

٥- بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠٢٢، أصدرت محكمة جنح السماوة حكمها ضد المدافع فائز وهام الأعاجيبي بالسجن لمدة أربعة أشهر مع التنفيذ. يرتبط الحكم بقضية تشهير تقدم بها ضده قائمقام قضاء السلман. ويذكر ان «الأعاجيبي نشر عن الكابلات الكهربائية التي سُرقَت قبل نحو عامين في قضاء السلمان. واتهم الحكومة المحلية بأنها تعرف من سرق الكابلات لكنها لم تتحدث عن ذلك، وأن من سرقها هو شخص متخصص.» (٥٩)

جاء الحكم بعد ان تم اعتقاله في ٤ تموز ٢٠٢١ مع مجموعة من المتظاهرين حيث تم اطلاق سراحه في اليوم التالي.

٦- في ٥ كانون الأول ٢٠٢٢، أصدرت محكمة جنابات الرصافة حكمها ضد ناشط المجتمع المدني حيدر حميد فنجان الزيدي بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وفق

المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات العراقي حسب ما ورد في قرار الحكم، تختص هذه المادة بتوجيه الإهانة لمؤسسات الدولة. ورد في قرار المحكمة أيضاً، «الاحتفاظ للجهة المتضررة وهي هيئة الحشد الشعبي بحق المطالبة بالتعويض» و «مصادرة جهاز الهاتف النقال» العائد له، وإن الحكم قابل للتمييز.

في فيديو له انتشر على شبكات التواصل الاجتماعي أوضح الزيدي أنه اعتقل بتاريخ ٠٦ حزيران ٢٠٢٢، أطلق سراحه في ١٩ من الشهر نفسه بكفالة، بسبب نشره تغريدات على حسابه في تويتر، الذي تم مسح كل ما كان منشوراً عليه لاحقاً. لقد قدمت هيئة الحشد الشعبي شكوى قضائية ضده بدعوى أن هذه التغريدات مسيئة لها. (٦٠) أطلق زملائه من المحتجين حملة واسعة للمطالبة بإطلاق سراحه مستخدمين الوسم: #الحرية\_لحيدر\_الزيدي وفي ١٩ كانون الاول ٢٠٢٢ أعلن مدير عام مديرية الاعلام العامة لهيئة الحشد الشعبي مهذ العقابي تنازل الهيئة عن الدعوة المقامة ضد الزيدي (٦١).

٧- في ٢ حزيران ٢٠٢٣ تم القاء القبض على الناشط المدني الحر ياسين بن ماجد بعد رفع دعوى قضائية بحقه، لم يتم الحصول على خبر مؤكد حول المدعي او من هي الجهة التي رفعت بحقه دعوى قضائية وهناك انباء عن قيام السياسي ريان الكلداني برفع دعوى قضائية بحقه حسب تصريح الاعلامي قحطان عدنان في برنامجه ( بمختلف الاراء) على قناة I news . تابع مرصد حقوق القضية حيث انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي حملة من زملائه الناشطين مطالبين بالافراج عنه. وفي ١٠ حزيران تم الافراج عنه بكفالة، بعد ان اعلن عن خبر افراجه بنشر فيديو على حسابه في فيسبوك.

يستخدم الحر ياسين بن ماجد منصات التواصل الاجتماعي في انتقاد الاداء الحكومي وسوء الخدمات الصحية والشخصيات السياسية وله مجموعة من اللقاءات على قنوات فضائية، وهو احد المتظاهرين الذي شاركوا في الحراك الاحتجاجي في تشرين ٢٠١٩.

# المحتوى الهابط.. سلاحٌ بيد من؟!!!

في كانون الثاني/ ٢٠٢٣ أعلنت وزارة الداخلية عن انشاء منصة إلكترونية للإبلاغ عن المحتوى الذي يتضمن اساءة للذوق العام. وفي ٨ شباط ٢٠٢٣، وجه رئيس مجلس القضاء الاعلى فائق زيدان، في كتاب رسمي بضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية المشددة ضد من ينشر محتويات تسيء «للذوق العام» على حد تعبيره، وشنت وزارة الداخلية على اثرها حملة من الاعتقالات حسب ما صرح به رئيس خلية الاعلام الامني ومدير دائرة العلاقات والاعلام في وزارة الداخلية سعد معن على قناة الرشيد الفضائية. وأكد على ان وزارته قامت بتوقيف ثمانية اشخاص في حينها، وبعدها بمدة وجيزة باشر القضاء العراقي بإصدار احكاماً ضد اصحاب ما يسمى بـ «المحتوى الهابط». لاحقاً صدرت احكاما عن القضاء بحقهم، وتراوحت تلك الاحكام بين ثلاث اشهر وسنة وأخرها كان الحكم الصادر بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠٢٣ من محكمة جرح العمارة بحق (عبود سكيية)، وجاء الحكم بالسجن لمدة سنة واحدة مع وقف التنفيذ بتهمة «المحتوى الهابط».

هذه الاحكام تستند في جملتها الى نصوص قانونية تحمل الكثير من العبارات والمفاهيم الفضفاضة والعائمة، وليس لها تعريف محدد، وهذه الطريقة بالتعاطي تذكرنا بإمكانية أن يتم استخدام مثل هذه النصوص القانونية للتضييق على الحريات أو اسكات اصوات المعارضين والمنتقدين لعمل الحكومات، وهي بشكل أو بآخر تذكرنا بكل تلك الوسائل التي يتم استخدامها في الدول والانظمة التسلطية، وفي كتاب مجلس القضاء الاعلى إشارة واضحة الى ان هذه الحملة ستطال ايضاً كل من يمس ويحرض ضد اجهزة الدولة ومؤسساتها والتي من الممكن أن يقع ضمنها كل حملات المدافعة والمناصرة ومكافحة الفساد ضمنها، بل ممكن أن يتم اعتبار تقريرنا هذا تحريضاً ضد الدولة واجهزتها.

تكمن الخطورة في تدخل السلطة على الخط لوضع معاييرها في تحديد الجيد من السيء في تلك المحتويات، وعندها تتحول الممارسة هنا الى سياسة تفرض فيها السلطة ايدولوجيتها وذوقها وتصوراتها على الناس اجمع من خلال نظامها القضائي واجهزتها التنفيذية.

فلا نعرف ما المعايير التي تستند لها لجنة متابعة المحتويات، وهناك تساؤل حول الإبلاغ عن محتويات على مواقع التواصل الاجتماعي في منصة وزارة الداخلية، فهناك الكثير من الشخصيات العامة والسياسية والمسؤولين تطرح اراء تلامي معارضة كبيرة في الشارع العراقي وبالامكان الإبلاغ عنها من الاف الاشخاص فهل سيتم محاسبة صانعي محتوى يمس كرامة المواطنين أو يساعد على اذكاء صراع هويتي (طائفي- عرقي). ناهيك عن ان المنصة اساساً تعمل وفق ما يعتقد جمهور معين بأنه اساءة. دون النظر الى اختلاف الثقافات والهويات الفرعية والتقاليد المنطقية التي تتمتع بها البلاد.

# التوصيات

- ١- على السلطة التشريعية جعل القوانين الداخلية متسقة مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، مثل اعلان حماية المدافعين عن حقوق الانسان.
- ٢- على السلطات الوفاء بالتزاماتها الدستورية بعدم انتهاك الحريات العامة، بما في ذلك حرية التجمع السلمي وحرية التعبير وحرية الصحافة، ومحاربة الفساد المستشري.
- ٣- على الحكومة العراقية توفير الحماية اللازمة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون لانتهاكات واعتداءات مستمرة من قبل جماعات مسلحة.
- ٤- الحكومة العراقية إلى تحمل المسؤولية الكاملة في حماية جميع المتظاهرين والصحفيين والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني.
- ٥- يجب على السلطات العراقية المختصة تحديد جميع مرتكبي جرائم خطف، تعذيب، وقتل مدافعي حقوق الإنسان والمتظاهرين السلميين والنشطاء الآخرين وتقديم المسؤولين عنها للعدالة فوراً.
- ٦- على الجهة المعنية بالتحقيق في ملف قتل المتظاهرين اعلان نتائجها وملاحقة الجناة.
- ٧- على المؤسسات الحكومية والمسؤولين العراقيين، التفريق بين انتقاد مؤسسات الدولة وهو حق مكفول، وبين الحاق الضرر بها والاعتداء عليها.
- ٨- على السلطات العراقية توفير الحماية للصحافيين العراقيين والأجانب العاملين في البلاد، وألا يسمحوا بتحويل العراق إلى بيئة غير آمنة بشكل تام للعمل الصحفي، وأن تحافظ مؤسسات الدولة على حرية الصحافة باعتبارها العامود الفقري لأي نظام ديموقراطي.
- ٩- يتوجب على جميع الشخصيات والقوى السياسية العراقية التوقف عن ترهيب نشطاء المجتمع المدني والصحفيين بالدعاوى القضائية.

شكر وتقدير  
لكل زملاء العاملين  
في الاعداد والتصميم والترجمة.

<http://www.7oqqq.org>  
[info@7oqqq.org](mailto:info@7oqqq.org)  
[protect.hrd@protonmail.com](mailto:protect.hrd@protonmail.com)





ت	المصدر
1.	سارة صابر : بعد عشرون عاماً ما زال العراق يتحمل تداعيات الغزو الامريكى
2.	وكالة الانباء العراقية - الصحة: ارتفاع عدد اصابات التظاهرات الى 125 بينهم 25 عسكريا
3.	الصدر ينهي اعتصام انصاره في المنطقة الخضراء: قرار الاعتزال نهائي
4.	منظمة العفو الدولية: رسالة مفتوحة الى رئيس مجلس وزراء العراق محمد شياع السوداني
5.	علي كريم اذهب: رغم غنى الإقليم بالنفط والغاز... لماذا يتراجع الوضع المعيشي في كردستان العراق؟
6.	التقرير السنوي لمنظمة صومراي لحقوق الانسان في العراق خلال العام 2022
7.	تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2022-2023 حالة حقوق الانسان في العالم.
8.	التقرير السنوي الصادر من منظمة هيومن رايتس ووتش حول اوضاع حقوق الانسان في العالم للعام 2022.
9.	تغريدة النائب سجاد سالم حول قمع المتظاهرين في واسط
10.	مركز الخليج- الاقريب الدوري الثاني والعشرين
11.	وكالة الانباء العراقية : شرطة بابل تفتح تحقيقاً بشأن الاعتداء على 6 متظاهرين وتعتقل أحد المتورطين
12.	مركز الخليج لحقوق الانسان - التقرير الدوري الثالث والعشرين
13.	مركز الخليج لحقوق الانسان - التقرير الدوري الثالث والعشرين
14.	منشور على منصة فيسبوك- صفحة السماوة MBC
15.	الاولى نيوز : سخرخ تظاهرة كبيرة يوم الجمعة - تشرينيون يدخلون الخضراء ويطلبون من الصدر تظمينات!
16.	مركز الخليج لحقوق الانسان - التقرير الدوري الرابع والعشرين
17.	التقرير السنوي لمنظمة صومراي لحقوق الانسان في العراق خلال العام 2022
18.	موقع قناة الرشيد الفضائية: اغلاق مداخيل بغداد الرئيسية بشكل كامل وخروج 70 بالمئة من الطرق عن الخدمة
19.	الحررة: العراق- تظاهرات في بغداد بالذكري الثالثة "ثورة تشرين"
20.	مصدر خاص لمرصد حقوق لحماية المدافعين
21.	المدى : توافد اللجان على الناصرية للتحقيق بوقوع ضحايا في صفوف المتظاهرين
22.	تغريدة الناطق الرسمي باسم القائد العام للقوات المسلحة يحيى رسول حول استهداف المتظاهرين في الناصرية
23.	مركز الخليج لحقوق الانسان: التقرير الدوري السادس والعشرين
24.	مرصد حقوق لحماية المدافعين
25.	NRT: شرطة البصرة توضح تفاصيل مقتل الناشط "حيدر صبري" من المتهم؟
26.	بيان الحملة : سنجار لا تحتمل المزيد
27.	شفق نيوز : نجاة ناشط من محاولة اغتيال جنوبي ذي قار
28.	صحيفة الشرق الاوسط: عملية اغتيال غامضة لأستاذ جامعي في الناصرية جنوب العراق (فيديو)
29.	دجلة : مجهولون يعتدون على الناشط حيدر الصالح وسط الناصرية
30.	فديو منشور على فيسبوك يوثق لحضة الاعتداء على المدافع ابو ايه السعيدى
31.	فديو منشور على فيسبوك: الناشط عمال الحلفي: اعتقال الناشط احمد مهمل تم.....
32.	منشور على فيسبوك: على احبار البصرة ان يقولوا.....
33.	موقع قناة الرشيد الفضائية: اعتقال اثنين من ممثلي العقود واللجنة الامنية تصدر 6 توصيات بشأن تظاهراتهم
34.	يبلغ عاجل للمدافعين عن حقوق الانسان في العراق
35.	الحررة : بعقوبة ناسفة واطلاق نار... نجاة ناشط عراقي من محاولة اغتيال
36.	ناس نيوز: هادي العامري يقاضي مقدم البرامج مصطفى الربيعي والأخير يمثل أمام المحكمة غداً
37.	صوت العراق: احتجاز مقدم البرامج في "البغدادية"
38.	الترا عراق : اللعب بالنار ... حملة تحريضي جديدة تطال المحاييد
39.	تقرير صادر عن المرصد العراقي لحقوق الانسان بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة 2022
40.	المبادين : بعد إصابة فريق المبادين في العراق... منظمات تطالب بحماية الصحافيين
41.	شفق نيوز : انصار التيار الصدري يغلقون مكتبي عمال الحكيم وقناة الفرات في البصرة (فيديو)
42.	البغدادية : لسكات صوت الحق... الثائر الذجاوي يتعرض للاعتداء من قبل السكرتير الشخصي للزرفي وضابط في امن الحشد
43.	فديو على فيسبوك يوثق الاعتداء على منزل الاعلامي د. قصي شفيق
44.	اعتقال "إعلامي" بعد دعوة قضائية من قبل وزير المالية
45.	مراسلون بلا حدود: الصحفيون يرحلون تحت وطأة الاعتداءات أثناء تغطية الاحتجاجات الشعبية
46.	تقرير صادر عن المرصد العراقي لحقوق الانسان بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة 2022
47.	بث مباشر على فيسبوك: لحظة منع كادر قناة هنا بغداد من قبل قوات مكافحة الشغب التصوير

وكالة كوردستان 24 : انصار الصدر يتحمون قناة الرابعة والكاظمي يدخل على الخط ويتوعد الفاعلين	.48
تقرير صادر عن المرصد العراقي لحقوق الانسان بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة 2022	.49
وكالة اكد نيوز: نقابة الصحفيين العراقيين فرع الديوانية تستنكر التهديدات المستمرة بحق رئيس تحرير وكالة اكد نيوز "نبيل الجبوري"	.50
شفق نيوز: وثيقة - دعوى قضائية ضد الإعلامي عدنان الطائي بتهمة اثرة "النعرات الطائفية وخلق الفتنة"	.51
بيان الحملة: حكم غامض ودوافع مجهولة	.52
صورة من ورقة تبليغ منشورة على صفحة فيصل سلمان البركي	.53
صورة من ورقة تبليغ منشورة على صفحة فيصل سلمان البركي	.54
توضيح : بيان صادر من مجلس القضاء الاعلى	.55
ناس نيوز : قرار قضائي بحبس الناشط يزيد الحسون لمدة ثلاثة أشهر	.56
وكالة التحرير الاخبارية: قائد شرطة البصرة يرفع دعوى قضائية على ناشط مدني	.57
ناشطون ينظمون وقفة امام محكمة الاستئناف دعما للدكتور "احمد عيسى"	.58
مركز الخليج: التقرير الدوري الثاني والعشرين	.59
فديو على فيسبوك للمدافع حيدر الزبيدي يتحدث عن ملابسات اعتقاله والافراج عنه بكفالة	.60
روداو: هيئة الحشد تقرير التنازل عن الدعوة المقامة ضد الناشط حيدر الزبيدي	.61
تقرير صادر عن المرصد العراقي لحقوق الانسان بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة 2022	.62